الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5908.2
بتغير قدره
+47.3
+0.81%

«عين للتأمين التكافلي» تربح 550 ألف دينار من تخارجها من أحد استثماراتها

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان شركة عين للتأمين التكافلي التابعة لشركة أعيان للإجارة والاستثمار حققت أرباحا قدرها 550 ألف دينار من تخارجها من احد استثماراتها بواقع ربحية 10 فلوس للسهم. وقالت المصادر ان الشركة تمكنت من الحصول على تصنيف ائتماني عالمي B من شركة كابيتال ستاندارد، كما تمكنت من الحصول على تصنيف ائتماني محلي قدره ـBB، وذلك في ظل تنفيذ تعليمات وزارة التجارة بضرورة حصول شركات التأمين على تصنيف ائتماني محلي وعالمي.

● عمر راشد

باستثناء 3 شركات وتعليمات شفهية من «هيئة الأسواق» بإنجاز المعاملات خلال 3 أيام

«الوساطة» استوفت طلبات تسجيل الحصول على الترخيص وتطبيق زيادة رأس المال يثير جدلاً بين الشركات

تسابق شركات الوساطة المالية الزمن لتوفيق أوضاعها وفق متطلبات إعلان هيئة أسواق المال القاضي بتوفيق الأوضاع الخاصة بها في 12 سبتمبر الجاري وذلك على الرغم من صعوبة الأوضاع التي تمر بها شركات الوساطة على وقع تراجع إيراداتها.

وكشفت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» أن معظم شركات الوساطة المالية قدمت جميع الطلبات الخاصة بالحصول على الترخيص لهيئة أسواق المال، استجابة منها لتعميم هيئة أسواق المال الأخير لتوفيق أوضاع شركات الوساطة وفق ما نصت عليه مواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

ولفتت المصادر الى أن شركات الوساطة التي تقدمت بطلباتها في انتظار رد هيئة الأسواق خلال الأيام القليلة المقبلة، مشيرة إلى أن الشركات تقوم باستيفاء الطلبات المتعلقة بها من قبل هيئة الأسواق.

وفيما يتعلق بزيادة رأسمال شركات الوساطة المالية لمستوى 10 ملايين دينار حسب نص القرار رقم 9 الصادر لسنة 2011 لهيئة أسواق المال، أفادت المصادر بأن الأمور ليست واضحة عما إذا كان القرار ينطبق على الشركات الجديدة أم الشركات القائمة، مبينة أنه من الصعوبة بمكان تحقيق تلك الزيادة في ظل الظروف الراهنة للسوق، مستدركة بأن التفسير المتفق عليه في مفاوضات شركات الوساطة مع هيئة الأسواق كان على الشركات الجديدة الراغبة في الحصول على ترخيص جديد لمزاولة مهنة الوساطة المالية.

وقالت المصادر إن تعليمات شفهية جاءت من هيئة الأسواق بضرورة تقديم طلبات التسجيل في غضون 3 أيام لدراستها والرد عليها من قبل الهيئة قبل انقضاء المهلة المحددة في 12 سبتمبر الجاري.

ولفتت الى أن جميع الشركات قدمت طلباتها باستثناء 3 شركات فقط هي من تخلفت عن تقديم أوراقها حتى الآن.

وعما إذا كانت هناك شركات جديدة تنوي التقدم للحصول على ترخيص جديد، قالت المصادر: لم تتقدم أي شركة للحصول على ترخيص بسبب أوضاع السوق الصعبة في المرحلة الراهنة وتدني قيمة السيولة.

● عمر راشد

إطلاق نظام التقاص العقاري الإلكتروني خلال شهرين

الشايع: رفع رأسمال «المقاصة العقارية» إلى مليوني دينار

فيصل الشايع مترئسا عمومية الشركة ويبدو أعضاء مجلس الإدارة خلال الاجتماع (سعود سالم)

أقرت عمومية الشركة الكويتية للمقاصة العقارية انتخاب مجلس إدارة جديد لها بعد التعديلات التي أفرزتها انتخابات اتحاد السماسرة، حيث تم انتخاب فيصل الشايع وفهد الأستاذ ممثلين عن الهيئة العامة للاستثمار وعمر الهويدي وعبدالرحمن الحبيب ممثلين عن اتحاد سماسرة العقار وعادل السبيعي ممثلا عن الشركة الكويتية للمقاصة ومحمد الحميضي ممثلا عن شركة وفرة العقارية وتوفيق الجراح ممثلا عن مجموعة الأوراق المالية (اتحاد ملاك العقار). كما أقرت عمومية الشركة غير العادية زيادة رأسمال الشركة من مليون إلى مليوني دينار وذلك لمواجهة توسعات الشركة في المرحلة المقبلة وتعويض تآكل رأس مال الشركة التي بدأت عملها منذ 8 سنوات. في هذا السياق، أشار رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة العقارية فيصل الشايع الى أن التغيير في تشكيلة مجلس الإدارة يأتي في ظل التغيير الذي طرأ على تركيبة مجالس إدارات بعض الملاك، لافتا الى أن التغيير الذي طرأ على تركيبة مجلس الإدارة يعود للتغيير الذي طرأ على مجلس إدارة اتحاد السماسرة حيث تم استبدال على المسلم وصلاح الهويدي في مجلس الإدارة بكل من عبدالرحمن الحبيب وعمر الهويدي.

وفيما يتعلق بزيادة رأسمال الشركة من مليون إلى 2 مليون دينار، قال الهويدي إن السبب الرئيسي وراء الزيادة تدعيم رأسمال الشركة الذي تآكل بسبب مرور 8 سنوات على تأسيس الشركة دون عمل، موضحا أن رأسمال الشركة تآكل بنسبة 74٪ تقريبا، مضيفا أن الزيادة تأتي لمواجهة توسعات الشركة في المرحلة المقبلة. وبين الشايع أن العمومية وافقت على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء في زيادة رأسمال الشركة خلال المرحلة المقبلة. واستدرك أن الزيادة بواقع 100 فلس للسهم وأن الزيادة تكون وفق نسب ملاك الشركة الحاليين، موضحا أن مساهمة الهيئة العامة للاستثمار ستكون بحدود 36٪ واتحاد السماسرة بنسبة 30٪، مبينا أن باقي المساهمين سيساهمون بالزيادة في رأسمال الشركات كما هي. وفيما يتعلق بنظام التقاص العقاري الجديد، قال الشايع إن النظام سيتم إطلاقه خلال شهرين، موضحا أن إطلاق النظام سيدعم مركز الشركة ويحقق نوعا من الأمان والطمأنينة في التداولات العقارية خلال الفترة المقبلة. وأوضح أن النظام بلغت تكلفته 26 ألف دينار وتم الاتفاق مع الشركة على أن تكون جميع المعاملات التي تتم عبر النظام الجديد الذي سيخلق نوعا من المرونة في القطاع العقاري خلال المرحلة المقبلة. وبين الشايع أن اجتماع وزيرة التجارة والصناعة مع عدد من العقاريين واهتمامها الشديد بتطوير أداء السوق من خلال إنشاء لجنة العقار سيعطي دفعة حقيقية للسوق العقاري.

● عمر راشد

«هيئة أسواق المال»: تسلمنا ملفات جميع شركات الوساطة المالية

كونا: أعلنت هيئة أسواق المال امس تسلمها جميع ملفات شركات الوساطة المالية العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) عملا بأحكام المادة 159 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن توفيق أوضاع شركات الوساطة المالية.

وأعربت الهيئة في بيان صحافي عن تقديرها لشركات الوساطة المالية لالتزامها بالمدد القانونية لتوفيق الأوضاع، كما ثمنت التعاون الكبير والروح الايجابية التي تكللت بتسليم ملفات شركات الوساطة ضمن المدة الزمنية المحددة. وقالت الهيئة انها تتطلع الى استمرار هذا التعاون مع جميع الأشخاص المرخص لهم، وذلك التزاما بالقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية لتحقيق الأهداف المرجوة لما فيه الصالح العام. يذكر ان هيئة أسواق المال الكويتية تأسست وفقا للقانون رقم 2010/7 الذي أقره البرلمان الكويتي في فبراير 2010 وبموجب القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإجبار الشركات المدرجة على تنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة. ويدعو القانون أيضا الى الإشراف على عمليات الدمج والاستحواذ والإفصاح.

«المحاسبين» ترفع تقريراً بملاحظاتها حول قراري 8 و10 لـ «هيئة الأسواق» بداية الأسبوع المقبل

أفادت مصادر «الأنباء» بأن جمعية المراجعين والمحاسبين الكويتية تعكف حاليا للرد على قرار هيئة أسواق المال رقم 8 لسنة 2011 وكذلك القرار رقم 10 الصادر بخصوص تنظيم عمل مدققي المحاسبين في الكويت. وبينت المصادر أن القضية التي تسعى إحدى اللجان المنبثقة من جمعية المراجعين لرفعها بعدم دستورية القرارين 8 و10 لسنة 2011 لاتزال قائمة على خلفية الضرر الذي ستتكبده شركات التدقيق المحاسبي بسبب القرارين في حال تنفيذهما.

وتوقعت المصادر رفع التقرير لمفوضي هيئة أسواق المال خلال الأسبوع المقبل وأن يتم مناقشته مع ممثلي الهيئة خلال الفترة المقبلة.

● عمر راشد

مرتفعا بالأسعار الحالية بنسبة 21,6٪ متجاوزا أعلى مستوى حققه في 2008

«قطر الوطني»: الناتج المحلي الإجمالي للكويت يسجل مستوى تاريخيا بالغا 46,2 مليار دينار في 2011

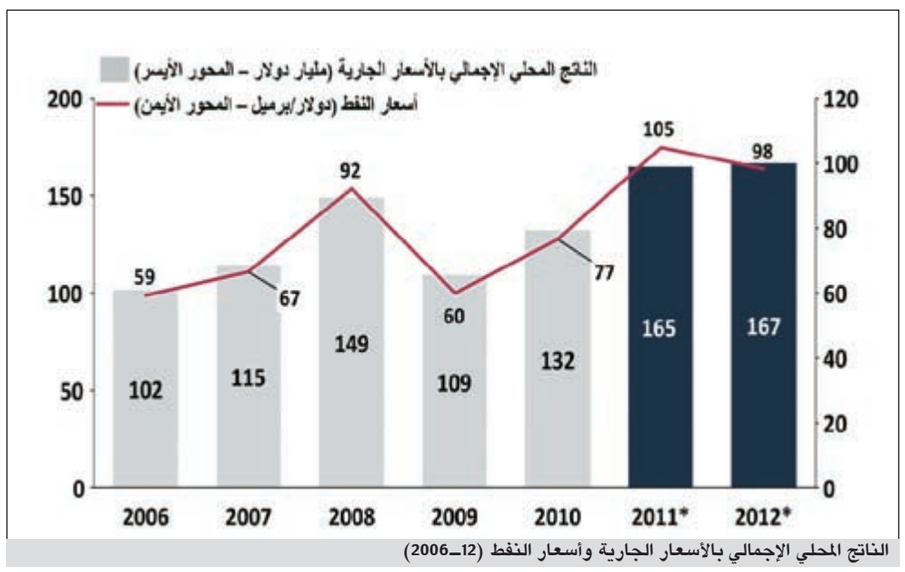

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأسعار النفط (12ـ2006)

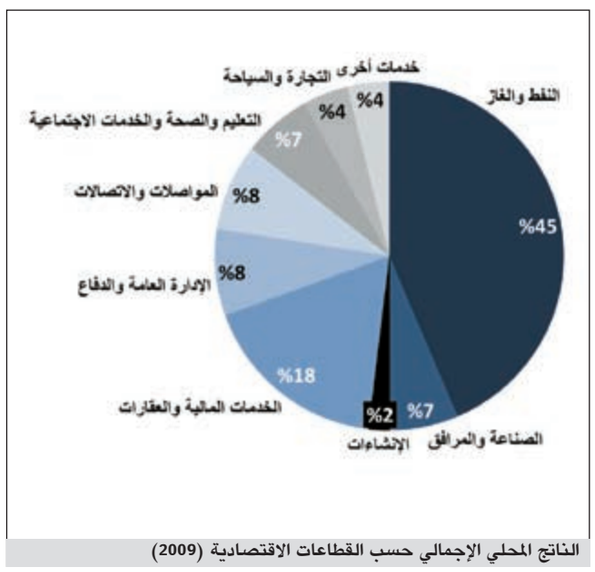

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية (2009)

توقع تقرير صادر عن شركة «QNB Capital»، المملوكة بالكامل لبنك قطر الوطني، أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للكويت مقدرا بالأسعار الجارية بنسبة 21,6٪ خلال عام 2011 ليصل إلى مستوى تاريخي يبلغ 46,2 مليار دينار، متجاوزا بذلك أعلى مستوى حققه عام 2008 عند 40 مليار دينار، كما توقع التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمتوسط يبلغ 5,6٪ خلال عامي 2011 و2012.

ويقدم تقرير «الكويت ـ نظرة اقتصادية» تحليلا مفصلا حول أهم القطاعات الاقتصادية في الكويت، فضلا عن توقعات لأداء هذه القطاعات خلال عامي 2011 و2012، ويأتي التقرير ضمن مجموعة تقارير تصدر عن شركة «QNB Capital» حول اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ويرى التقرير أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيأتي من زيادة عائدات النفط نظرا لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية حيث من المتوقع أن يصل متوسط سعر برميل النفط الكويتي إلى 105 دولارات خلال العام الحالي، كما توقع أن يتراجع متوسط سعر برميل النفط في الأسواق العالمية إلى 98 دولارا خلال عام 2012، غير أن ذلك سيكون له تأثير محدود على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث من المتوقع أن يرتفع بنسبة 5,7٪ في العام القادم. وتوقع التقرير أن تؤدي زيادة إنتاج النفط والتوسع في القطاعات غير النفطية إلى تغطية تراجع عائدات النفط نتيجة لانخفاض الأسعار المتوقع خلال 2012. وكان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الكويت، وفقا للتقرير نفسه، قد ارتفع بنسبة 20,6٪ خلال عام 2010 ليصل إلى 38 مليار دينار (132,4 مليار دولار) الأمر الذي يعتبر تعافيا قويا للاقتصاد الكويتي بعد أن شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعا شديدا بلغ 21,2٪ خلال عام 2009 بسبب التراجع الكبير في عائدات النفط نظرا لانخفاض أسعار النفط ومستوى الإنتاج. وأشار التقرير الى أن قطاع النفط يمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد الكويتي بمعدل متوسط بلغ 53٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال الفتر من 2006 الى 2009، ويشهد هذا المعدل تذبذبات قوية جدا بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية ومستويات إنتاج النفط الكويتي المرتبطة بتوزيع حصص الإنتاج في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبيك. توقع تقرير QNB Capital أن يرتفع إجمالي إنتاج الكويت من النفط إلى 2,8 مليون برميل يوميا خلال عام 2012، مقارنة مع متوسط إنتاج بلغ 2,5 مليون برميل يوميا خلال عام في حال استمرار ارتفاع الطلب على النفط في ظل انتعاش الاقتصاد العالمي 2010، في حين أن معدل الإنتاج شهد ارتفاعا طفيفا هذا العام. وذكر التقرير أن الزيادة في إنتاج النفط العام المقبل ستأتي بفضل الزيادة القوية المتوقعة في إنتاج المكثفات البترولية والتي ستصل على 250,000 برميل يوميا، مشيرا الى أن المستوى الحالي لإجمالي احتياطات النفط المؤكدة والذي يبلغ حاليا 104 مليارات برميل يمكن أن يشهد زيادة قوية خلال الفترة المقبلة حيث من المتوقع أن تقوم الكويت بإعادة تقييم احتياطياتها النفطية خلال العام الحالي.

قال التقرير إنه رغم أن الكويت تحتل المركز الخامس على مستوى العالم من حيث حجم احتياطيات النفط، إلا أن احتياطيات وإنتاج الغاز الطبيعي تعتبر محدودة.

ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز إلى 1,5 مليار قدم مكعبة يوميا خلال عام 2012 مقابل 1,1 مليار قدم مكعبة يوميا في عام 2009 نتيجة لزيادة استغلال الغاز المصاحب للنفط. ويعتمد إنتاج الكويت من الغاز الطبيعي على الغاز المصاحب، الأمر الذي يجعل معدلات إنتاج الغاز مرتبطة بمعدلات إنتاج النفط.

ورغم أن مؤسسة البترول الكويتية ذكرت أن إنتاج الكويت من الغاز غير المصاحب ارتفع بنسبة 46٪ خلال عام 2010 ليصل إلى 121 مليون قدم مكعبة يوميا وتوقع تقرير «QNB Capital» استمرار الكويت في الاعتماد على استيراد الغاز الطبيعي المسال خلال السنوات المقبلة لتشغيل محطات إنتاج الكهرباء، خاصة أن مجلس الأمة الكويتي ألغى عقد استغلال حقل مهم للغاز الطبيعي.

القطاعات غير النفطية

من جانب آخر، شهدت القطاعات غير النفطية ثباتا في النمو بمعدل متوسط بلغ 10٪ سنويا خلال الفترة من 2006 الى 2010 نتيجة للتوسعات المتواصلة في قطاعات الخدمات المالية والمواصلات والاتصالات والخدمات، ومن المتوقع أن يصل متوسط النمو في القطاعات غير النفطية إلى 5٪ سنويا خلال عامي 2011 و2012، حيث سيعتمد النمو على الإنفاق الحكومي على خطط التطوير الجديدة.

حيث شكل قطاع الصناعات ما بين 7 و9٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية في حين أن قطاع الخدمات بلغ ما بين 38 و50٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة.

وبالنسبة لقطاع الخدمات فإنه من المتوقع أن ينمو بمتوسط نسبة 5٪ خلال عامي 2012/2011، ليمثل نحو 83٪ من إجمالي القطاعات غير النفطية ونحو 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع التقرير نموا قويا في قطاع الإنشاءات خلال السنوات القليلة المقبلة مع البدء في تنفيذ مشاريع خطة التطوير التي تمتد إلى عام 2014 والتي تبلغ ما يقارب 110 مليارات دولار.

وبوجه عام، أفاد التقرير بأن النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي ستكون له انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الكويتي، متوقعا ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف الكويت المركزي إلى 29 مليار دولار بنهاية عام 2012 مقارنة مع احتياطيات بلغت 14,2 مليار دولار نهاية 2006، ويأتي هذا نتيجة للفائض المتواصل في الحساب الجاري للكويت حيث بلغ متوسط 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين عامي 2006 و2010، ومن المتوقع أن يستمر الفائض في الحساب الجاري عند هذه المعدلات حيث سيبلغ متوسط الفائض نسبة 34,3٪ خلال عامي 2012/2011. وتطرق تقرير «الكويت ـ نظرة اقتصادية» إلى حركة الصادرات والواردات حيث يتوقع ارتفاع متوسط قيمة صادرات الكويت لتصل إلى 94 مليار دولار خلال عامي 2011 و2012 في حين يرتفع متوسط قيمة الواردات إلى 25,4 مليار دولار خلال نفس الفترة.

ويشير التقرير إلى أن النفط يمثل معظم الصادرات الكويتية، 94٪ من الصادرات، ويتوقع ارتفاع الصادرات إلى منطقة آسيا خلال السنوات القادمة مع تشغيل مصافي التكرير الجديدة في هذه المنطقة والتي تستحوذ حاليا على معظم الصادرات الكويتية.

ويرى التقرير أيضا أن إيرادات الموازنة سترتفع لتصل إلى 26,2 مليار دينار خلال العام الحالي نظرا لارتفاع أسعار النفط، ولكنها ستنخفض عن هذا المستوى بشكل طفيف العام المقبل حيث سيؤدي الارتفاع في إنتاج النفط إلى تقليص تأثير تراجع الأسعار على الإيرادات، ومن المتوقع أن تحقق الموازنة فائضا يبلغ 16,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي وأن تصل هذه النسبة إلى 13,3٪ خلال عام 2012. وبالنسبة للقضايا النقدية، من المتوقع أن يصل متوسط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأميركي إلى 3,55 دولارات خلال عامي 2012/2011. وستستمر معدلات الفائدة على الدينار الكويتي في نفس اتجاه معدلات الفائدة على الدولار رغم احتمال قيام المركزي الكويتي بتخفيض سعر الفائدة على الدينار قليلا خلال عام 2012 لتقليص الفجوة مع أسعار الفائدة على الدولار. كما أن متوسط معدل التضخم في الكويت يمكن أن يصل إلى 4,3٪ خلال عامي 2011 و2012 نظرا للزيادة في أسعار الغذاء، ويتوقع التقرير ارتفاع التضخم بمعدل 5,1٪ هذا العام ليتراجع إلى 3,4٪ العام المقبل.

يتوقع التقرير أن يبلغ متوسط معدل الزيادة السكانية في الكويت 3,2٪ خلال عامي 2012/2011 ليصل عدد السكان إلى نحو 3,8 ملايين نسمة بفعل زيادة أعداد الوافدين مع عودة الانتعاش الاقتصادي، في حين بلغ عدد سكان الكويت 3,6 ملايين نسمة في عام 2010.

ويرى التقرير أن عدد المواطنين الكويتيين سيرتفع بنسبة 2,9٪ ليصل إلى 1,21 مليون نسمة بحلول عام 2012 نظرا لأن الكويت تتمتع بواحدة من أعلى معدلات الزيادة في أعداد المواليد في العالم، بينما ترتفع أعداد الوافدين بنسبة 3,3٪ خلال عامي 2011 و2012 مع ارتفاع عائدات النفط وعودة النمو في القطاعات غير النفطية والبدء في مشاريع بنية تحتية ضخمة.